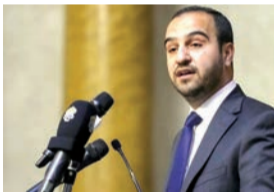


## أخبار قصيرة

إرهايو «قسد» يداهمون  
جامعة في الحسكة  
السورية

اقتحم عدد من إرهابيي "قسد" المرتبطة بالاحتلال الأمريكي مكتب عميد كلية الهندسة الزراعية في جامعة الفرات فرع الحسكة، واعتدوا عليه مستخدمين أداة حادة، نقل على إثرها إلى أحد مشافي مدينة الحسكة. وأفاد مدير فرع جامعة الفرات في الحسكة لمراسل سانا: بأن "ثلاثة أشخاص اقتحموا مكتب الدكتور قصي العمر عميد كلية الهندسة الزراعية الواقعة في حي "قسد"، واعتدوا عليه مستخدمين أداة حادة بعد رفضه طلبهم بإزالة العلم الوطني من مكتبه".

ولفت إلى أن "الأشخاص الذين اعتدوا على عميد الكلية ليسوا من الطلبة بل هم من الأشخاص الذين يتم تعيينهم من قبل ميليشيا "قسد" وما تسمى "الإدارة الذاتية".

الأردن تكشف حالة النائب  
الموقوف عند الاحتلال

زار السفير الأردني في تل أبيب، غسان المجالي، النائب الموقوف لدى السلطات الصهيونية، عماد العدوان، وفقاً لما أعلنت وزارة الخارجية الأردنية. وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية وشؤون المغتربين، سنان المجالي: إن العدوان أبلغ السفير بأنه بـ"صحة جيدة وأنه لا يتعرض لأي ممارسات مسيئة جسدياً أو نفسياً".

وأشارت الخارجية إلى أن النائب طلب من السفير إبلاغ عائلته أنه بصحة جيدة، مؤكداً: أن السفير "تحدث بشكل مفصل مع النائب العدوان حول ظروف توقيفه وإجراءات التحقيق معه، وتأكد منه أن ظروف توقيفه تحترم حقوقه القانونية والإنسانية".

البنطاغون يفجر فضيحة  
مدوية لمحمد بن سلمان

فجرت بيانات صدرت في الساعات الأخيرة عن البنطاغون الأمريكي فضيحة مدوية لولي العهد محمد بن سلمان بشأن إنفاقه ملايين الدولارات على عقود استشارية لعسكريين أمريكيين. وأوردت صحيفة Washington Post الأمريكية أن نحو ٢٢ جنرال وأدميرال أمريكي متقاعد؛ حصلوا على عقود استشارية من السعودية بأوامر من محمد بن سلمان، وفقاً لبيانات كشفت عنها البنطاغون الشهر الماضي. وذكرت الصحيفة أن معظم هؤلاء المتقاعدين عملوا كمستشارين لوزارة الدفاع في السعودية حتى عام ٢٠٢٢، والتي كانت تحت قيادة محمد بن سلمان. وبحسب الصحيفة كشفت بيانات البنطاغون: أن المدير الأسبق لوكالة الأمن القومي الأمريكي، كيث ألكسندر، حصل على عقود من الحكومة السعودية بقيمة ٧٠٠ ألف دولار، لتقديم المشورة بشأن الأمن السبراني.

## التسوية باتت قريبة لبلوغ بعيدا

إزاء كل ما تقدم، تُطرح العديد من علامات الاستفهام، إذ كيف يمكن فهم "حراك" فرنجية المستجّد، وفي هذا التوقيت بالتحديد؟ لماذا يتحرك الرجل اليوم، بعدما اعتكف في الماضي غير البعيد؟ هل يراهن على أن "التسوية" باتت قريبة، وأنها ستوصله إلى بعيداً عاجلاً أم آجلاً رغم كل الاعتراضات الداخلية والخارجية؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا "تنصّلت" فرنسا من دعمه العليّ، توازياً مع هذا الحراك بالتحديد؟

من صلاحيات الرئيس إلى الاستراتيجية الدفاعية والإصلاحات الاقتصادية، تنوّعت مضامين كلام فرنجية "المقتضب"، الذي يرجّح أن يفضله في إطلالته الإعلامية المرتقبة، لكنّ أهمّ رسائله كانت باتجاه الدول العربية، والسعودية على وجه الخصوص، حيث تعدد نفي كل ما يُثار في الإعلام عن "فيتو" بوجهه، مؤكداً أنه لم يكن له في أيّ يوم "نظرة عدائية تجاه أي دولة خليج في بيت عربي، ولا يتمنى إلا الخير للمملكة، وفق تعبيره.

لكنّ مؤيدي ترشيح فرنجية في المقابل، يعتبرون أن الأمور أكثر من إيجابية خلافاً لكل ما يُحكى، وإلا لما اختار الرجل هذا التوقيت بالتحديد للفوز في الأمام، وهم يدعون الجميع إلى "مراقبة" التحولات الجارية في المنطقة، من الاتفاق السعودي الإيراني، والترجمة السريعة له في ساحتي اليمن وسوريا، وصولاً إلى انفتاح الرياض غير المسبوق على دمشق، بعد الزيارة "النوعية" لوزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى العاصمة السورية.

الظروف تميل لصالح رئيس تيار  
"المردة"

وإذا كان من المتوقع أن يحظّ الرئيس السوري بشار الأسد شخصياً في الرياض في القادم من الأيام، يصبح من البديهي أن الحديث عن "فيتو سعودي" على فرنجية لا يعدو كونه "أمنيات"، وفق المحسّنين لفرنجية، الذين يقولون أن "التسوية" حين تدقّ ساعتها، سيلتحق بها الجميع، وعلى رأسهم المصريون على "المكابرة" اليوم، وهم يؤكّدون أن الظروف تميل لصالح رئيس تيار "المردة"، ولو لم تنضج معطياتها الكاملة حتى اليوم.

ومنذ تاريخ الشغور الرئاسي، أي بعد إنتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون، تُطرح الكثير من السيناريوهات حول الموقف السعودي من الإنتخابات الرئاسية، على قاعدة أن الرياض تعتبر من أبرز اللاعبين المؤثّرين في هذا الإستحقاق، وصولاً إلى الحديث، في المرحلة الراهنة، عن أن إنجازها يتوقف على موقفها من المرشّح المتقدّم على باقي المرشحين، أي رئيس تيار "المردة" النائب السابق سليمان فرنجية.

وعلى الرغم من كل ما يدور حول الموقف السعودي من الملفّ اللبناني، بات من الضروري تحديد مجموعة من المعادلات التي تحكمه، لفهم التوازنات القائمة والتعامل بواقعية مع السيناريوهات المحتملة على هذا الصعيد، لا سيما أن هناك من يتعامل معه على أساس أنه لا يزال ذلك الذي كان قائماً قبل إعلاء الملك سلمان بن عبد العزيز أو تولي نجله محمد بن سلمان ولاية العهد، في حين أنّ الأمور تبدلت بشكل كلي.

في هذا السياق، تشير مصادر سياسية متابع، إلى أنّ الرياض غير مضطرة لوضع أيّ فيتو على مرشّح رئاسي، نظراً إلى أن الإنتخابات النيابية العاضية أفرزت أكثر من ثلث ضامن على مستوى المجلس النيابي، وقد تعزز هذا الأمر نتيجة المواقف السياسية المعلنة من الخيارات الرئاسية المطروحة، في الوقت الحالي، وعضو كتل "لبنان القوي" النائب سيمون أبي رميا، وآخرين. "المردة".



## وزير يدعوها لعدم التدخل في ملف النازحين السوريين

الأجواء تتجه نحو الفوضى.. الأمم المتحدة  
تستبّح لبنان!

مفوضية شؤون النازحين" لتزويد وزارة الداخلية بـ"داتا" النازحين على أن تُسقط صفة النازح عن كل شخص يُغادر الأراضي اللبنانية. وإثر انتهاء الاجتماع الوزاري الذي ترأّسه ميقاتي للبحث بالتطورات الميدانية في ما يخص ملف النازحين السوريين في لبنان، تلا وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار محضر الجلسة لافتاً إلى أنه ونتيجة المُداولات جرى التأكيد على قرارى مجلس الوزراء، الأول، رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٣ المتعلق بورقة

سياسة النزوح السوري إلى لبنان والثاني، رقم ٢ تاريخ ٢٠٢٠/٧/١٤ المتعلق بعرض وزارة الشؤون الاجتماعية لورقة السياسة العامة لعودة النازحين، كما جرى التأكيد على التدابير والإجراءات المتخذة. تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى للدفاع تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ من قبل الجيش والأجهزة الأمنية كافة. بحق المخالفين خاصة لجهة الدخول بصورة غير شرعية وغير الحائزين على الوثائق الرسمية والقانونية. ولفت الحجار إلى ضرورة الاستمرار في متابعة العودة الطوعية للنازحين السوريين، مع مراعاة ما تفرضه الاتفاقيات والقوانين لناحية المحافظة على حقوق الإنسان وذلك تحت إشراف الوزارات والإدارات المختصة لا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية والمديرية العامة للأمن العام.

ووفق الحجار طلب المجتمعون من المفوضية العليا لشؤون النازحين -وضمن مهلة أقصاها أسبوع من تاريخه - تزويد وزارة الداخلية والبلديات بـ"الداتا" الخاصة بالنازحين السوريين على أنواعها على أن تسقط صفة النازح عن كل شخص يغادر الأراضي اللبنانية.

الدول الأجنبية تتحمل أعباء  
النزوح السوري

كما طلب الحجار من الأجهزة الأمنية التشدّد في ملاحقة المخالفين ومنع دخول السوريين بالطرق غير الشرعية، وكذلك طلب من وزارتي الداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية إجراء المقتضى القانوني لناحية تسجيل ولادات السوريين على الأراضي اللبنانية بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون النازحين

ولان يمارسوا أعمالاً، فيما لا يتلقون المساعدات الا عبر السلطات الرسمية.

وفي الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من "المساكنة" القسرية التي ارتضاها اللبنانيون مع النازحين (الذين سيقفون عددهم بعد سنوات قليلة عدد اللبنانيين أنفسهم في لبنان)، لا يخلو الأمر من مشاحنات ومناكفات وصدامات تطرأ من وقت لآخر، وبدل ان يتم التعاطي معها على ما هي عليه، تنتطح الامم المتحدة وهذه المنظمات غير الحكومية باللجوء الى تعابير مسيئة ومؤذية كـ"العنصرية"، وكانت قمتها عما دار من كلام بعد ترحيل عدد صغير جداً من النازحين خالفوا القانون وهتّدوا امن البلاد والناس، فقامت القيامة حتى تم اتهام الجيش اللبناني أيضاً بالعنصرية وبالتفريط في حياة هؤلاء. فهل باتت الامم المتحدة تشجّع الناس، وخصوصاً اللاجئين والنازحين، على مخالفة القوانين وتأمين الحصانة الاممية لهم؟

الجيش يوقف من دخل خلسة  
إلى لبنان

في السياق دعا وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني هكتور حجار، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى عدم إطلاق التصريحات عبر الإعلام، والتنسيق مع الحكومة فيما يتعلق بملف النازحين.

وقال حجار: إن "التصاعد السريع يجعلنا أمام علامة استفهام كبيرة، ولا سيما أن ملف النازحين السوريين هو في موقع متابعة من قبل الحكومة منذ فترة"، مؤكداً أن ملف النازحين إنساني.

ودعا إلى احترام قوانين البلدين، مشيراً إلى أن الأجواء تتجه نحو الفوضى المنوي استثمارها داخليا وخارجيا.

ودعا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتنسيق مع الحكومة، وعدم إطلاق التصريحات عبر الإعلام، مشيراً إلى أن الجيش اللبناني لا يتعدّى على أحد بل يوقف من دخل خلسة إلى لبنان.

## اجتماع وزاري لبناني في السراي

من جهتها، دعمت اللجنة الوزارية لمتابعة عودة النازحين السوريين إلى بلادهم برئاسة رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي

كم هو سهل على الامم المتحدة ان تعدد الى التنظير والى اللقاء الدروس بالانسانية ومراعاة الآخرين، وهي لا تبذل اي جهد اضافي في سبيل العمل على ان تسود العدالة الاجتماعية والانسانية في العالم، وتكتفي بالوقوف متفرجة على ما يدور من احداث وتطورات، وتسير مكبّلة على درب الدول الكبرى ومصالحها وهي غير قادرة على فرض نفسها، فتعمد في المقابل على "الانقمام" من الدول التي تمر بصعوبات كبيرة. ولا يجب ان ننسى كذلك المنظمات غير الحكومية التي تتبع لها، والتي تعمد في الدول الموجودة فيها، على استعمال السياسة نفسها، فتصدهج اصواتها في الدول الضعيفة وتخفي كليا في الدول الكبرى والقوية.

وقد يكون لبنان المثال الامثل لتجسيد ازدواجية في التعاطي مع الامم المتحدة، وبالاخص في موضوع النازحين السوريين. صحيح انه يجب تحميل جزء كبير من المسؤولية للبنانيين انفسهم الذين انقسموا (ولا يزالون) حيال التعاطي مع هؤلاء النازحين الذين تحول وجودهم من فرصة للهروب من الموت، الى مادة دسمة لفرض ما يريده المجتمع الدولي على لبنان.

الامم المتحدة تعتمد سياسة  
تكميم الأصوات

في المبدأ، تعلم اللبنانيون التعاطي مع الامور بصيغة "الامر الواقع"، وهم من هذا المنطلق، باتوا يتعاطون مع تواجد النازحين السوريين على ارض لبنان بأعداد تفوق ما يمكن لاي بلد تحمله (باعتبار الامم المتحدة وكل الدول الكبرى)، وهو لا يتلقى من دعم سوى الشكر على الترحيب.

وتعتمد الامم المتحدة سياسة كم الصوت حين يتعلق الامر بالردود التي تقف في وجهها وتؤمّن مصالحها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تركيا والاردن ولا تتجرأ على الحديث عن اي امر يعترى العلاقة بين مواطني البلدين والنازحين السوريين هناك، وكانّ العلاقة بينهم هي "سمن وعسل"، فيما الواقع يشير الى ان السوريين الذين نزحوا الى هناك يعيشون في مخيمات ووفق قوانين صارمة لا يمكنهم تخطّيها، ولا يمكنهم التغلغل في المجتمع التركي والاردني،

«شبه ترشيح»  
وإطالة مرتقبة...  
كيف يُفهم «حراك»  
فرنجية المستجّد؟!

